

الملخص : التشريعات الليبية

التشريعات ذات العلاقة بسوق الاوراق المالية الليبي
قرار رقم ١٢٢ لسنة ١٣٧٢ ور ٤٠٠ بتقرير بعض
الاحكام في شأن تأسيس الشركات المساهمة



جميع القوانين والقرارات واللوائح المدرجة مأخوذة من مصادرها الرئيسية مع تحملنا كافة المسئولية

عبد الرزاق بشير الوحشى

<http://cfc2003.yoo7.com/> 00218913662383

مشرف الموقع :

abdo1953@live.co.uk

نسب التملك بالأسهم المدرجة بالسوق
بالنسبة للوطنيين والأجانب

قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (122)
لسنة 1372 و.ر (2004 مسيحي)
بتقرير بعض الأحكام في شأن تأسيس الشركات المساهمة

اللجنة الشعبية العامة:

- بعد الإطلاع على القانون التجاري .
- القانون رقم (1) لسنة 1369 و.ر ، بشأن المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية ولائحته التنفيذية.
- والقانون رقم (21) لسنة 1369 و.ر ، بتقرير بعض الأحكام في شأن مزاولة الأنشطة الاقتصادية وتعديلها.
- وقرار اللجنة الشعبية العامة رقم (53) لسنة 1372 و.ر بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم (21) لسنة 1369 و.ر .
- وبناءً على ما عرضه أمين اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد والتجارة بكتابه رقم (1731) المؤرخ في 07/06/1372 و.ر .
- وعلى ما تقرر في اجتماع أمانة اللجنة الشعبية العامة العادي العشرون لسنة 1372 و.ر .
- وعلى محضر اجتماع اللجنة الشعبية العامة العادي الثاني لعام 1369 و.ر .
- ومن محضر اجتماع اللجنة الشعبية العامة للشعبيات رقم (4) لسنة 1372 و.ر .

قررت

مادة (1)

يجب لا يقل عدد المؤسسين في الشركة المساهمة عن (10) أفراد ولا يزيد نصيب ما يملكه المساهم عن (10%) من رأس المال.

مادة (2)

تحدد قيمة السهم في عقد تأسيس الشركة المساهمة ، على أن لا يقل عن (10) دنانير ولا يزيد عن (100) دينار ليبي ، ولا يصدر السهم بمبلغ يقل عن قيمته الأساسية وتعطى لأصحابها حقوقاً مماثلة ماعدا الحالات الاستثنائية التي ينص عليها القانون التجاري.

مادة (3)

يكون الحد الأدنى لرأس مال الشركة المساهمة (100,000) مائة ألف دينار ليبي فيما عدا الشركات القابضة التي يجب أن لا يقل رأس مالها عن (1000.000) مليون دينار ليبي.

مادة (4)

تقدم طلبات تأسيس الشركات القابضة ، والحاضنة ، وشركات البيع الإيجاري والشركات المشتركة إلى الإدارة العامة للشركات والتسجيلات التجارية بأمانة اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد والتجارة ، مرفقة بالمستندات اللازمة .

مادة (5)

يصدر الإذن اللازم لتأسيس الشركات المنصوص عليها في المادة السابقة بقرار من أمين اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد والتجارة.

مادة (6)

يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القرار .

مادة (7)

يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره ، وينشر في مدونة الإجراءات .

اللجنة الشعبية العامة

مصدر في : 27/ جمادي الأول

الموقع : 15/07/2004 ور (2004 مسيحي)